الاستراتيجيـــة الصينيـــة فى الشـرق الأوســـط

(**آفاق سياسية**، المركز العربى للبحوث والدراسات، العدد ٢٧، مارس ٢٠١٦)

د. نـورهان الشيـخ

إن القفزات التى شهدتها الصين خلال العقدين الماضيين جعلت منها قوة دولية فاعلة ومؤثره، وذلك فى ضوء صعودها الاقتصادى المذهل وكونها ثانى أكبر اقتصاد عالمى وتنافس الاقتصاد الأمريكى بقوة على المركز الأول. كما إنها تمثل ثانى أكبر انفاق عسكرى فى العالم، وتنمو قدراتها العسكرية التقليدية والنووية على نحو ملحوظ حيث تربط بكين بين تطورها الاقتصادى وتطوير منظوماتها العسكرية. وقد انعكس الصعود الصينى على عقيدتها العسكرية التى تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية الذى طالما حكم السياسة الصينية، ليتبنى مبادئ قتالية جديدة تتفق مع وضع القوة العظمى الحديثة، مثل التعريف الموسع للحدود الإستراتيجية، والردع الإستراتيجي، وأخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى، واكتساب قدرة أكبر على استخدام قوتها خارج حدودها، وتعزيز تحولها الإستراتيجي من قوة برية لتصبح قوة برية وبحرية.

وفى هذا السياق، قامت الصين بإعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو الذى يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة من ناحية، ومع مستجدات الواقع الإقليمى فى أعقاب الثورات العربية وتداعياتها من ناحية أخرى. وجاءت زيارة الرئيس الصينى شي جين بينج للمنطقة فى يناير الماضى لتؤكد مجموعة من الأبعاد للاستراتيجية الصينية إزاء منطقة الشرق الأوسط.

أولها، أن المنطقة العربية وخاصة مراكز الثقل العربي، والقوى العربية الفاعلة وفى مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية، مازالت تحتل أولوية واضحة فى الاستراتيجية الصينية. فقد سبق الزيارة إصدار بكين يوم ١٣ يناير وثيقة رسمية تعتبر الأولى من نوعها حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التى تتطلع لها الصين فى تعاونها مع العالم العربى، وأن تستطيع الدول العربية "ركوب القطار السريع للتنمية الصينية" على النحو الذى يحقق التنمية المشتركة ويخلق مستقبل أكثر إشراقا مع الدول العربية. وأعادت الوثيقة التأكيد على نهج الصين القائم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية وتسوية النزاعات عبر الحوار.

وكان الرئيس الصينى الأسبق جيانج تسى قد قام بأول زيارة من نوعها لمقر جامعة الدول العربية فى أكتوبر عام ١٩٩٦، وتم توقيع الاتفاق الخاص بإنشاء منتدى التعاون العربى الصينى فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥ تتويجاً للتطور الملحوظ الذى شهدته العلاقات الصينية العربية على مستوى جامعة الدول العربية، وكذلك على مستوى العلاقات الثنائية منذ النصف الثانى من تسعينيات القرن الماضى. ومن المعروف إنه رغم المسافة الجغرافية بين المنطقة العربية والصين إلا أن الأخيرة أرتبطت بعلاقات تاريخية وحضارية عميقة مع المنطقة التى مثلت جوار مباشر للصين فى فترة المد الاسلامى منذ القرن الثامن الميلادى حيث وصلت حدود العالم الاسلامى إلى الحدود الغربية للصين. وكان أول مسجد بُنى خارج شبه الجزيرة العربية فى الصين وبدأ فيه تعليم اللغة العربية. ولا شك أن هذا التقارب الحضارى مثل قاعدة هامة لاطلاق العلاقات بين الجانبين ومحدد أساسى لتوجهات الصين تجاه المنطقة، يعزز هذا عدم وجود ماضى استعماري للصين فى المنطقة، بل إنها كانت من الدول التى عانت من الاستعمار. ومن ثم فإن خبرة التعاون والتواصل والتفاهم بين الجانبين أعمق من الخبرة الصراعية أو التنافسية التى تكاد تنعدم فى علاقات الصين بالمنطقة.

يعزز من هذا أيضاً مصالح الصين الحيوية فى العالم العربى حيث يمثل الأخير المصدر الأساسى لسد احتياجاتها من الطاقة وتفوق وارادتها من النفط الخام من الدول العربية ١٤٦ مليون طن. كما يعد العالم العربى سوقا هامة لتصريف المنتجات الصينية ذات قوة استيعابية كبيرة، حيث تجاوز حجم التبادل التجارى بين الطرفين ٢٥١ مليار دولار عام ٢٠١٤.

على صعيد أخر، يكتسب التعاون العسكرى الصينى العربى أهمية خاصة فى ضوء سعى الصين إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة. ويرجع هذا التعاون بجذوره إلى السبعينيات حين تبنت الصين سياسة الانفتاح من ناحية، واتجهت عدد من الدول العربية إلى تنويع مصادر تسليحها من ناحية أخرى. وكانت مصر أول من دشن هذه السياسية فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتلتها العديد من الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية وصفقتها الشهيرة لشراء صواريخ باليستية ارض ارض متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية من الصين. وذلك رغم الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة لإثناء الصين عن اتمام هذه الصفقة بدعوى عدم الإخلال بالتوازن فى المنطقة.

وعلى الصعيد السياسى تم الارتقاء بالعلاقات بين الصين و٨ دول عربية، تشمل مصر والجزائر والسعودية والإمارات وقطر والسودان والأردن والعراق، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. وكانت مواقف الصين دوماً إيجابية ومؤيدة للحق العربى وداعمة للمواقف العربية، وكذلك للتعاون والعمل العربى المشترك. كما إن سعيها لتحقيق مصالحها فى المنطقة لم يدفعها

إلى الاحتلال المباشر لها أو فرض إرادتها بالقوة على دول المنطقة وشعوبها. بل أنها تعتبر استقرار المنطقة متطلب ضرورى لتحقيق مصالحها ومن ثم تسعى إلى الحفاظ عليه. هذا فضلاً عن الدور التنموى الحقيقى الذى تقوم به من خلال ما تقدمه من مساعدات مالية وتقنية لدول المنطقة.

وقد انعكست هذه الأبعاد الحضارية والمصلحية خلال زيارة الرئيس الصينى لمصر والمملكة العربية السعودية. فمازالت الصين تقدر عالياً موقف مصر وكونها أول دولة عربية وأفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٦، ومثل ذلك فى حينه دعماً سياسياً كبيراً فى مواجهة الهجمة الأمريكية والغربية الشرسة عليها، وفتح الباب لاعتراف دول أخرى بها مما عزز من مكانة الصين فى مرحلة حرجة من تاريخها. وشهدت العلاقات الصينية المصرية دفعات قوية كللت بتوقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين فى ديسمبر ٢٠١٤. وخلال زيارت الرئيس الصينى لمصر، والتى كانت الأولى منذ ١٢ عاماً، تم تدشين عام الثقافة الصيني المصرى بمعبد الأقصر، وتم التوقيع على ٢١ اتفاقية ومذكرة تفاهم لتعزيز التعاون فى مجال الطاقة وتنمية منطقة قناة السويس.

وعلى صعيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية، مازال النفط والغاز الطبيعي من أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة، وتعتبر الأخيرة أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين حيث تمدها بما يقرب من ٥٠ مليون طن من النفط الخام عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من تراجع معدل النمو الاقتصادي الصيني في الفترة الأخيرة، إلا أن الصين استمرت فى استيراد كميات كبيرة من النفط الخام لملء خزاناتها الاحتياطية، وترغب المملكة في أن تحافظ الصين على مكانتها كأكبر مستورد للنفط السعودي، في ظل تنوع الواردات الصينية من الطاقة وثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة. كما تضاعف حجم التبادل التجارى بين البلدين حوالى سبع مرات خلال عشر سنوات، ليصل الى ٦٩.١ مليار دولار عام ٢٠١٤، مقارنة بحوالى ١٠.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

وخلال زيارة الرئيس الصينى للمملكة، والتى كانت الأولى منذ ١٧ عاماً حيث كانت زيارة الرئيس الصيني الأسبق جيانج زيمين إلى السعودية عام ١٩٩٩هى الأخيرة على هذا المستوى، تم توقيع ١٤ اتفاقية بين البلدين أبرزها تلك الخاصة بانضمام المملكة لمشروع "الحزام والطريق" الذى أعلنه الرئيس الصينى شى جين بينج فى سبتمبر ٢٠١٣. وتسعى الصين من وراء هذا المشروع إلى الالتفات للغرب، ومواجهة استراتيجية "الارتكاز على آسيا" التى أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ويسعى من خلالها إلى التوجه شرقاً وتطويق الصين.

ويتضمن مشروع "الحزام والطريق" ربط الصين بأوروبا من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البرى عبر ثلاثة خطوط رئيسية يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، ويمتد الثانى من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، ويبدأ الثالث من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. إلى جانب طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ويشمل خطين رئيسين يبدأ الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وانتهاء بسواحل أوروبا، ويربط الثانى الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ. وتشمل مبادرة "الحزام والطريق" أكثر من ٦٠ دولة في قارات العالم القديم، آسيا وأوروبا وإفريقيا، يبلغ إجمالي عدد سكانها ٤.٤ مليار نسمة، أي ما يعادل ٦٣% من سكان العالم ويبلغ حجم اقتصاداتها ٢١ تريليون دولار، أي ٢٩% من الاقتصاد العالمي الحالي.

وتعد المبادرة إحياءً لطريق الحرير القديم الذى يعود تاريخه إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وكان عبارة عن مجموعة طرق مترابطة تسلكها القوافل، بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والعطور والعقاقير الطبية. كما لعب الطريق دوراً أساسياً في نقل المعارف والتفاعل بين الثقافات والحضارات المختلفة، فانتقلت عبرها الديانات والفلسفات والفنون حتى القرن السادس عشر الميلادي.

ثانيها، ارهاصات دور سياسى للصين فى المنطقة حيث أصبحت الأخيرة من القوى المعنية بأمن واستقرار المنطقة وذلك فى ضوء تجاوز مصالحها مجرد ضمان تدفقات النفط إليها. فتصاعد الارهاب فى المنطقة يؤرق الصين ويهدد ليس فقط مصالحها ولكن أمنها القومى بالنظر إلى تزايد أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من أبناء إقليم سينكيانج الصينى ذو الأغلبية المسلمة، وتورطهم فى أعمال ارهابية داخل الصين. ومن المعروف أن هناك جالية إسلامية هامة فى الصين تتجاوز ٢٥ مليون مسلم يمثلون ٢% من السكان، ويتركزون فى إقليم سينكيانج وإقليم ننشيا والتبت، عدد منهم ذوى أصول عربية، كما يوجد بها أكثر من ٧٠٠٠ مسجد منها ٧٠ مسجد فى بكين وحدها. ومن ثم فهى، كغيرها من الدول داخل وخارج المنطقة، تستشعر الخطر الداعشى على أمنها القومى. ويفسر هذا الدعم السياسى والدبلوماسى الذى تبديه بكين للضربات الروسية فى سوريا بالنظر لتحول الأخيرة إلى حاضنة للعديد من التنظيمات الارهابية وفى مقدمتها داعش، وكذلك دعمها لمحاولات التسوية السلمية باعتبارها خطوة هامة لحصار تنظيم داعش والقضاء عليه.

وفى هذا السياق استضافت بكين فى ديسمبر الماضى اجتماعا ضم مسؤولين كبارا من النظام السوري والمعارضة بهدف دعم التوصل لحل سياسي للأزمة، واستعادة الاستقرار فى المنطقة، وهو ما اعتبر تغيراً ملحوظاً فى السياسة الصينية القائمة على البعد عن التدخل فى النزاعات خارج نطاقها الإقليمى المباشر. ويمثل التأكيد على أهمية التغيير السلمي والدعوة إلى الحوار والحل السياسى ضمن الأطر القانونية وعلى اساس الوفاق الوطني، توجه ثابت فى موقف الصين من سوريا. وخلال زيارة وفد المجلس الوطني السوري لبكين فى ٩ مايو ٢٠١٢ أكد وزير الخارجية الصيني إن "موقف ومبدأ الصين بشأن القضية السورية ثابت وواضح"، موضحا أن جهود مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فى حينها، قدمت حلا عمليا وفرصة هامة للأزمة، وأن "الصين تدعم أي حل يحفظ المصالح الأساسية للشعب السوري وتقبله كل الأطراف، مشيرا إلى أن الصين تعتزم مواصلة أداء دور إيجابي وبناء في حل القضية السورية بطريقة نزيهة وسلمية وملائمة".

وعقب التوتر فى العلاقات السعودية الإيرانية على خلفية الحرب فى اليمن، وقيام السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عقب مهاجمة السفارة والقنصلية السعوديتين فيها احتجاجا على إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر باقر النمر، قام نائب وزير الخارجية الصينى جانج مينج بزيارة استمرت يومين لكلا البلدين، ألتقى خلالها مسؤولين كباراً في السعودية، ثم في إيران فى محاولة لحث البلدين على "التهدئة وضبط النفس" في علاقاتهما، الأمر الذى يؤكد ميلاد دور "هادئ" للصين فى قضايا المنطقة.

ثالثها، التأكيد على أن الصين خارج أى تحالفات فى المنطقة وحريصة على بناء شراكات جادة ومتوازنة مع الدول العربية وغير العربية أيضاً. فالقيادة الصينية تدرك جيداً إن الشرق الأوسط ساحة تنافس رئيسية للفاعلين الدوليين والإقليميين، ولا تريد أن تزج بنفسها فى آتون صراعات إقليمية ودولية مستعرة، ومن ثم فهى تتلمس خطواتها وتحاول تحقيق مصالحها دون الاخلال بعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، ودون أن تتورط فى مواجهة مع طرف دولى أو إقليمى. فزيارة الرئيس الصينى لكل من السعودية وإيران فى أجواء التوتر القائمة بين البلدين، تتضمن رسالة واضحة أن الصين تقيم علاقاتها مع دول المنطقة على أساس من التوازن، وأنها لا تتحيز لطرف إقليمى دون أخر، وحريصة على تعاونها مع مختلف الأطراف الإقليمية على قدم المساواة وفقاً لمقتضيات مصالحها.

وتعد إيران شريك استراتيجى هام للصين، وهناك تعاون بينهما فى مجالات استراتيجية عدة منها التعاون فى المجال النووى الذى يعود بجذوره إلى الاتفاق الذى وقعه البلدين عام ١٩٨٥

خلال زيارة رئيس مجلس النواب الإيراني آنذاك علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى الصين. وقامت الصين منذ أواخر الثمانينات بتزويد إيران بالمساعدة اللازمة لبناء المنشآت النووية والمراكز البحثية المرتبطة بها لاسيما في أصفهان، وتدريب العديد من العلماء والتقنيين الإيرانيين في الصين، وبيع اليورانيوم الخام لإيران منذ عام ١٩٩١.

كما تعد إيران مصدر هام للنفط للصين وكانت تحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية فى هذا الخصوص، وعقد البلدان في أكتوبر ٢٠٠٤ صفقة ضخمة بلغت قيمتها ٧٠ مليار دولار لتزويد الصين بالنفط والغاز الإيراني، وتقوم الصين بمقتضاها بتطوير حقل "يداوران" النفطي قرب الحدود مع العراق والذى تقدر احتياطاته بحوالى ٣ مليار برميل، مقابل حصة ٥١% لشركة "سينوبيك" النفطية الصينية من الإنتاج المتوقع للحقل. كذلك تقوم إيران بتزويد الصين بالغاز المسال بقيمة ٢٠ مليار دولار لمدة ٢٥ سنة وذلك وفق بروتوكول آخر تم توقيعه بين الطرفين في مارس ٢٠٠٤. هذا إلى جانب التعاون فى إطار عشرات المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية وقطاع الطاقة الإيراني من أبرزها اتفاق بناء مصفاة لتكثيف الغاز فى مدينة بندر عباس جنوب إيران. من ناحية أخرى، تسيطر إيران على مضيق هرمز الذي يمر من خلاله نحو خمس واردات الصين من النفط.

كذلك، تحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني، وبدأ التعاون العسكرى بين البلدين عقب قيام الثورة الاسلامية وقطع إمدادات السلاح الأمريكى عن إيران. وساعدت الصين طهران في تطوير الصواريخ الباليستية البعيدة المدى وتلك المضادة للسفن، وزودتها بأنظمة دفاعية وصاروخية منها صواريخ "سكود" طويلة المدى وصواريخ "كروز"، كما قامت بتزويدها بصواريخ "سي إس إس"، ودعمت بشكل أكبر قدرات إيران البحرية فيما يخص الزوارق السريعة والحربية، كما زودتها بالمعدات اللازمة لتطوير مصانع الأسلحة والذخيرة الإيرانية.

ولاشك أن رفع العقوبات الدولية عن إيران سيسهم فى تطوير العلاقات الصينية الإيرانية فى المجالات السابقة، وكان ذلك موضع بحث واهتمام الرئيس الصيني خلال زيارته لإيران حيث وقع الجانبين خلال الزيارة على ١٧ اتفاقية تعطى دفعات قوية للتعاون بينهما فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وللتعاون الاستراتيجي والأمنى فى مجال مكافحة الإرهاب، وأكد زعيما البلدين خلال لقائهما الطابع الاستراتيجي للتعاون بين إيران والصين، وعلى ضرورة التنسيق الأمنى لمواجهة الإرهاب والتطرف في منطقتى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ومن المعروف إن إيران عضو مراقب فى منظمة شنجهاى للتعاون الأمنى التى تأسست بمبادرة من الصين وتضم إلى جانبها كل من روسيا وأربعة من دول آسيا الوسطى، والهند وباكستان. وقد إزداد دور المنظمة وثقلها الدولى والإقليمى، وأصبحت تكتل أمنى واستراتيجى هام

يرى البعض أنه قد يشكل توازناً هاماً مع حلف شمال الأطلسى. ومن المتوقع أن تحصل إيران على العضوية الكاملة للمنظمة بعد رفع العقوبات الدولية عنها.

وعلى الصعيد الاقتصادى، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران والصين اتفقتا على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى ٦٠ مليار دولار سنويا خاصة فى ضوء توقيع البلدين اتفاقاً خاص بانضمام إيران لمشروع "الحزام والطريق". وتعتبر إيران شريك تجارى هام للصين وقفز حجم التبادل التجارى بينهما ١١ مرة منذ عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٤، وتستأثر الصين بثلث إجمالي الصادرات الإيرانية. وتشكل إيران التقاطع الوحيد لخط التجارة في آسيا الوسطى الذي يمتد بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وفي مايو ١٩٩٦ افتتحت إيران وتركمانستان خط سكة حديد بين مشهد وتيجين بطول ٣٠٠ كيلومتر. وفي ديسمبر ٢٠١٤، افتتحت كازاخستان وتركمانستان وإيران خط سكة حديد يمتد من أوجين (جانازون)، مروراً بجرجان، ووصولاً إلى موانئ إيران في الخليج، الأمر الذى يزيد من ثقل إيران وأهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للصين باعتبارها حلقة وصل لا غنى عنها فى مشروع "الحزام والطريق" وركيزة فى الربط القاري وطريق الحرير البرى الذى يعد مشروع القرن للصين، وحلم القيادة الصينية الذى انطلق ودخل حيز التنفيذ وفرض تحدى على العديد من الدول للحاق به.